

- ضرورة وضع مقارنة مندمجة لنموذج تنموي لمجالات التنمية الرقمية بالمغرب.

ويهدف مشروع هذا القانون بالأساس إلى:

- تموقع المغرب على المدى المتوسط بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا؛  
- جعل الاقتصاد المغربي ذو قيمة مضافة عالية وملاءمة الإطار المؤسسي مع الأعمال المنجزة وكذا مع الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي في مجال الاقتصاد الرقمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ستتولى هذه الوكالة:

تنفيذ إستراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية وتطوير الوسائل والأدوات الرقمية والتشجيع على استخدامها من طرف المواطنين، وذلك لاسيما عبر القيام في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية بوضع التصورات المتعلقة بمشاريع الإدارة الإلكترونية وتطوير الخدمات العمومية الرقمية بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات والسهر على تنفيذها في إطار اتفاقيات للشراكة مع السلطات والهيئات المذكورة؛

أيضا توفير الخبرة اللازمة للفاعلين في مجال الاقتصاد الرقمي قصد تعزيز قدرتهم التنافسية؛

اقتراح التوجهات العامة على الحكومة الواجب إتباعها في مجال التنمية الرقمية وتقديم كل توصية أو اقتراح من شأنه تنمية وتحسين مناخ وشروط وإجراءات تطوير مجالات التنمية الرقمية؛

إبداء الرأي في جميع المسائل التي تحال إليها من قبل الحكومة ذات الصلة بالتنمية الرقمية، لاسيما تلك المتعلقة بتأثير التكنولوجيات الرقمية على المجتمع وعلى عالم الاقتصاد.

أما فيما يخص كيفية تنظيم وتسيير الوكالة، فقد نص مشروع هذا القانون على أنها ستدار من طرف مجلس الإدارة أو مجلس للإدارة وسيديرها مدير عام، ويتألف مجلسها الإداري الذي يضم ممثلين من القطاع العام: ممثلو الإدارة، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، وأيضا ممثلين من القطاع الخاص، رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، ممثل عن المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية وممثل عن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.

وفما يخص وضعية الموارد البشرية، فقد نص مشروع هذا القانون على الإحاق بالوكالة للعاملين بمديرية الاقتصاد الرقمي والمكلفين بالاختصاصات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وكذا الموظفين الملحقيين وأطر وأعاون تقوم الوكالة بتوظيفهم وفقا للنظام الأساسي الخاص بمستخدميها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية المعروض على أنظاركم.

### محضر الجلسة الخامسة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 23 شوال 1438 (18 يوليوز 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثمان دقائق، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيدة ارقية الدرهم، كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أعرض على مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه الوكالة، وكالة التنمية الرقمية.

يندرج إحداث هذه الوكالة ضمن الأوراش المهيكلتة المعلن عنها أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خلال شهر يوليوز 2016، كما يأتي إحداث هذه الوكالة بالنظر إلى أهمية الاقتصاد الرقمي، والتي تتجلى في العناصر التالية:

- الدور المركزي لتكنولوجيات المعلومات في التنافسية والنمو؛
- الدور المركزي للتكنولوجيات الحديثة في تغيير وتحديث وتقريب الإدارة من المواطن؛
- أهمية الاقتصاد الرقمي في خلق مناصب الشغل وتحسين مستوى عيش المواطن؛

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتدخل في مشروع قانون 61.16 تحدث بمقتضاه وكالة التنمية الرقمية التي تشكل أحد الأرواش الهيكلية والذي سبق عرضه أمام أنظار صاحب الجلالة خلال شهر يوليوز 2016. والذي فرضته ضرورة تحسين جودة الخدمات الإدارية وضرورة تطوير الاقتصاد الوطني، وتسهيل ولوج الرأسمال والاستثمار لأجنبي، وضرورة خفض التكاليف المالية، واتباع الشفافية على مستوى المعاملات الاقتصادية والإدارية والتجارية، والعمل على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وتسريع تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020.

لذا، فإن الانخراط الإيجابي للفريق الاستقلالي في مناقشة المشروع والتعاطي معه بكل ما تلميه المصلحة الوطنية، والمساهمة في تجويده فيما منا بضرورة مساهمة تطور مجتمع المعرفة والاتصال والإعلام والتكنولوجيات، وكذا من أجل مواكبة التقنيات الحديثة الجاري بها العمل في المعاملات الدولية، خاصة في مجال الاقتصاد الرقمي، والانخراط الفعلي في تحويل المجتمع والإدارة من الكلاسيكية، إلى مجتمع الإدارة والحداثة والرقمنة. وتعزيز جاذبية اقتصاد بلادنا وتقوية تنافسيته، خاصة على مستوى المبادلات والمعاملات الرقمية.

السيد الرئيس،

يستمد هذا المشروع إلحاحيته كون أنه لم يعد كافيا أن ترتقي الحكومات الكلاسيكية بأساليبها لمواجهة التغيير، بل أصبح من اللازم إعادة النظر جذريا بنموذجها، وابتكار نموذج جديد تماما. وانتقالها إلى مرحلة النضج (الايكترو- حكومي) أو ما يصطلح عليه بالحكومة الالكترونية.

هذا الطموح الذي يحدو الفريق الاستقلالي، والذي يمتنى أن يكون مشروع الوكالة ليس غاية لذاته، بل وسيلة للوصول إلى الحكومة الالكترونية التي تقدم الخدمات الحكومية عبر الانترنت وتدعم عمليات الحكومة الكلاسيكية من حيث تقديم الخدمات لجمهور المستفيدين وإشراكهم في صنع القرار وصولا إلى تخفيف أعباء المالية في الإدارات العمومية.

فبالإضافة إلى مجال إشراك المواطن وتوصيل الخدمة العمومية إليه بدل أن يصل هو إليها. تساعد الحكومة الالكترونية في مجال التصويت الالكتروني والانتخابات الالكترونية على توسيع المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية، وتهدف كذلك إلى تنشيط الدورة الاقتصادية عبر تسهيل معاملات المؤسسات التجارية المحلية والإقليمية والدولية.

ومن أهم أهدافها كذلك ردم الهوة أو الفجوة بين مختلف القطاعات الحكومية، ورفع مستوى الكفاءة والفعالية. وتهدف كذلك إلى دمج الحكومة بطريقة سلسلة وذات جدوى اقتصادية مع محيطها الخارجي.

وأغتنم هذه الفرصة لأقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر على تجاوبهم الإيجابي ومساهماتهم البناءة في إغناء مشروع هذا القانون، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

إذن وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، الفريق الاستقلالي، إذن المساهمة مكتوبة، فريق الأصالة والمعاصرة كذلك، فريق العدالة والتنمية كذلك، الفريق الحركي. إذن كل ما تبقى من الفرق والمجموعات إذن ستقدم مداخلاتها مكتوبة. شكرا لكم جميعا.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة الثانية كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة الثالثة كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة الرابعة كما جاءت: الإجماع.

المادة الخامسة: الإجماع.

المادة السادسة، السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة: إجماع.

عندنا من المادة 11 كما أضافتها اللجنة المادة 11، 12، 13، 14، 15،

16، كما أضافتها اللجنة: إجماع.

المادة 17 كما جاءت وأعيد ترتيبها: الإجماع.

المادة 18، 19، 20، 21 كذلك كما جاءت وأعيد ترتيبها: الإجماع.

أعرض مشروع القانون كما عدلته اللجنة برمته للتصويت: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 61.16 تحدث

بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.

\*\*\*\*\*

الملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين،

واسمحوا لي في البداية أن أؤكد على الأهمية القصوى التي أصبح يحظى بها العالم الرقمي والثورة الرقمية في العالم المعاصر، فالإحصائيات تشير أن عدد من يستطيعون الحصول على الهواتف المحمولة في العالم أصبح اليوم أكبر من تتوفر لهم المياه والكهرباء.

وفي هذا الصدد، أكد تقرير عن التنمية في العالم 2016 الخاص بالإنترنت والصادر عن البنك الدولي بعنوان "العوائد الرقمية"، أن انتشار التقنيات الرقمية خلال العقدين الماضيين كان سريعا، وأثار الكثير من الإثارة حول إمكانيات العصر كان الرقمي. ووفقا للتقرير، فإن المنافع المأمولة من ذلك ارتفاع مستوى الإنتاجية، وزيادة الفرص للقراء والطبقة المتوسطة، وارتفاع مستوى المساءلة للحكومات والشركات.

غير أن التقرير شدد على أنه ينبغي بذل جهد أكبر لربط المزيد من البشر بالإنترنت وتهيئة مناخ يفتح المجال لمنافع التقنيات الرقمية للجميع. وحذر التقرير من أن تخلف المحرومين من التكنولوجيا والتعليم والمهارات عن اللحاق بالركب سيزداد بيننا يواصل باقي العالم تقدمه.

وبالرغم من أنه يمكن للتكنولوجيا أن تساعد إلى أقصى حد بكثير من السبل، فإنها لم تساعد في الالتفاف على إخفاقات التنمية خلال العقدين الماضيين. فما زال يتعين الحصول على الحقوق الأساسية: التعليم ومناخ الأعمال، ومساءلة الحكومة.

ويقول التقرير إن التقنيات الرقمية تبرز أثر السياسات الجيدة والسيئة، ومن ثم فإن أي تقاعس عن الإصلاح يندرج بمزيد من التخلف. ويضيف التقرير أن تحسين التعليم وإعادة النظر فيه سيكون محما لتأهيل الناس لأسواق التوظيف المستقبلية.

#### السيد الرئيس المحترم،

لقد أتاح الحصول على التقنيات الرقمية فرصا لم تكن متاحة للقراء من قبل. فبعض أصحاب العمل الحر في الصين يستخدمون التجارة الإلكترونية لبيع السلع، وثلاثهم من النساء. كما أدى استخدام الهويات الرقمية في الهند إلى الحد من الفساد وزاد من إمكانية الحصول على الخدمات.

#### السيد الرئيس،

بالرجوع لمشروع القانون الذي نحن بصدد دراسته اليوم، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع قانون نابع من قناعتنا بالأهمية القصوى التي يحظى بها خلق وكالة التنمية الرقمية كؤسسة يقع على عاتقها دور تجويد الخدمات الإدارية وتطوير الاقتصاد الوطني وتسهيل ولوج الرأسمال الوطني والأجنبي وتعزيز الشفافية والشفافية وتقليص آجال المعاملات.

كما أن من المنتظر من هذه الوكالة أن تقوم بتسريع تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي التي تعرف مشاكل كبيرة.

#### السيد الرئيس،

نتمنى أن يسرع خروج هذه الوكالة لحيز الوجود، في المرحلة الأولى إلى تجويد الإدارة الإلكترونية، لتشمل العديد من الخدمات عن بعد في مجال الصحة العمومية والتعليم والتجهيزات الأساسية... إضافة إلى الإسهام في تطوير وتأهيل الاقتصاد الوطني وتطوير التسويق والمبادلات التجارية خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغرى عبر الوسائط الإلكترونية.

وهنا لا بد أن نحث الحكومة على دعم وتشجيع الصناعة الرقمية، خاصة صناعة البرمجيات مما سينعكس إيجابيا على النسيج المقاوطني ويؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فمؤدج شركة (سامسونغ) تشغل ما يفوق 370 ألف عامل أي ما يتجاوز عدد موظفي قطاع التعليم العمومي بالمغرب.

لا بد كذلك من رفع القيمة المضافة للقطاع الرقمي من 3% حاليا إلى 10% كما هو الحال في العديد من الدول الصاعدة.

#### السيد الرئيس،

لقد تفاعل الفريق الاستقلالي بكل إيجابية مع مشروع الوكالة، بالمناقشة المسؤولة والرصينة وتقديم تعديلات جوهرية وشكلية تروم تجويد نص القانون، بتعاطي إيجابي مع مقترحات الفرق الأخرى بكل روح مسؤولة، وسجلنا التلقائية والروح الإيجابية للسيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مع مقترحات الفرق.

وسيظل تساؤلنا حول إيجاد تمويل قار ومستدام للوكالة يجنبها تقلبات الميزانيات السنوية، مطروحا لدى فريقنا. إضافة لقناعتنا أن تكون رئاسة مجلسها الإداري للسيد رئيس الحكومة لتتحقق بشكل أفقي الالتقائية المنشودة بين كل القطاعات والإدارات.

وفي الأخير، أسجل تفاؤلنا بإخراج هذه الوكالة لحيز الوجود، ونتمنى أن تلعب دورها التنموي، وتشكل إضافة كبرى في عالم التنمية الرقمية في أفق الوصول للحكومة الرقمية على غرار الدول المتقدمة.

#### السيد الرئيس،

من أجل تسريع التحول الرقمي للاقتصاد الوطني، وتقوية مكانة المغرب التنافسية، وإزاحة العوائق البنوية، يصوت الفريق الاستقلالي بنعم لهذا المشروع.

#### 2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

#### السيد الرئيس،

#### السادة الوزراء،

#### إخواني المستشارين،

يشرفني أن أندخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 61.16 تحددت بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

المفترض أن يعقد اجتماعين على الأقل في كل سنة" حسب ما جاء به التقرير.

السيد الرئيس،

بالرغم من كل هذه الملاحظات ومن منطلق حرصنا كعارضين على دعم المبادرات التشريعية الهادفة إلى تطوير الترسنة القانونية الضرورية لتأهيل وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

3. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية، نعتبر مشروع القانون الذي تدارسه اليوم من الأهمية بمكان، على اعتبار أن إحداث وكالة تختص بكل ما له علاقة بالتنمية الرقمية من الضرورة القصوى التي يحتمها مواكبة التطور السريع الذي يعرفه هذا المجال. ويعتبر هذا الإحداث إحدى أهم الخطوات المتخذة في إطار تنزيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2020". كما أن الأهداف المتوخى بلوغها، كما تم التأكيد على ذلك خلال المناقشة والدراسة باللجنة، من قبيل جعل المغرب ذو قيمة مضافة عالية وتعزيز صورته على الصعيد الدولي وتحسين جاذبيته للاستثمار في هذا القطاع، بالإضافة إلى ملاءمة الإطار المؤسسي مع الأعمال المنجزة على أرض الواقع، وذلك من أجل دمج التدابير الجديدة والإجراءات المصاحبة الجاري بها العمل والممارسات الجيدة على الصعيد الدولي في مجال الاقتصاد الرقمي، هي أهداف تتدرج في نظر فريقنا في إطار المساعي والمجهودات التي يبذلها بلدنا في سبيل الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة.

كما نعتبر أن إعداد هذا المشروع من طرف الحكومة خطوة مهمة في اتجاه ضمان تموق المغرب بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا.

ومن بين أهم الملاحظات التي يجب إثارتها في مشروع القانون هو حجم وحساسية المهام المسندة إلى الوكالة، حيث يناط بها تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية وتشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها وضمنها القيام بتنفيذ استراتيجية تنمية الاستثمار في مجال التنمية الرقمية وتشجيعه والتحفيز عليه، مما يستدعي التساؤل حول قدرة الوكالة بصيغتها الحالية على إنجاز الدور التي تضطلع به، أخذا بعين الاعتبار أن التنمية الرقمية هي مسألة أفقية تتجاوز قطاعا بعينه. وعليه، تصبح مسألة التنسيق مع السلطات والهيئات التي تتقاطع في مجال اشتغالها مع كل ما له صلة بالجانب الرقمي أمرا محوريا في عملها.

وهنا تجدر الإشارة إلى الفشل الذريع الذي طبع تعامل الحكومة السابقة مع هذه الاستراتيجية الهامة والطموحة، فقد أكد التقرير الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات لتقييم استراتيجية "المغرب الرقمي 2013" التي تم إطلاقها سنة 2009 وتم تحديد سنة 2013 من أجل أن تحقق جميع أهدافها، أن هذه الأهداف لم يحقق منها إلا الشيء القليل وكشف التقرير عن مجموعة من الاختلالات، التي شابت تنزيل هذا المشروع على أرض الواقع بداية بعدم التوزيع العادل للموارد المالية على أولويات المشروع الأربعة، وهي التحول الاجتماعي، الخدمات العامة الموجهة للمرتفقين، استعمال المعلومات من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى تطوير الصناعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

وتم رصد مبلغ 500 مليار سنتيم من أجل تحقيق هذه الأولويات غير أن المجلس أشار إلى 83 في المائة من هذه الميزانية تم تخصيصها للأولوية الأولى والثانية في حين تم تهيمش الأولويتين المتبقيتين، كما أن "الإستراتيجية لم تحدد بشكل واضح مصادر تمويل هذه الإستراتيجية التي اعتمدت على التمويل الخارجي".

كما رصد التقرير تفاوتات في إنجاز المشاريع ففي الوقت الذي عرف كل من مشروع "nafida"، و"injaz"، نسبة إنجاز جيدة فإن المشروع المتعلق بتجهيز المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بالحواسيب المحمولة الموصولة بالإنترنت المعروف ببرنامج "Genie"، لم يسجل إلا نسبة 24 في المائة فيما يخص تجهيز القاعات المتعددة الوسائط، وذلك عوض تعميمه على مجموع المؤسسات المدرسية"، وأشار إلى أن 20 في المائة من المشاريع تم التخلي عنها ولم يتم تنفيذها.

تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تطرق أيضا إلى حصيلة مشروع الحكومة الرقمية، والتي لم تنجز سوى 36 في المائة من أصل 69 مشروعا مبرمجا، بينما توجد 3% من المشاريع في طور الإنجاز، في حين أن 38 في المائة من المشاريع تعرف مشاكل في عمليات إنجازها و22 في المائة لم يشرع بعد في إنجازها.

كما انتقد التقرير بشدة عدم إنجاز المشاريع التي وصفها بـ"الإستراتيجية" في إطار مخطط المغرب الرقمي وعلى رأسها مشروع "القنصلية الرقمية" ونظام المعلومات الخاص بالجماعات المحلية، مبررا عدم قدرة مشروع "المغرب الرقمي" على بلوغ أهدافه بـ"ضعف الحكامة" حيث لم يخضع المشروع للمصادقة القبلية من طرف جميع الفاعلين المعنيين بهذا المشروع، "مما أثر سلبا على سير مجموعة من المشاريع المبرمجة".

ووجه التقرير، انتقادات لاذعة للمجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي، الذي "لم يرقم بالأدوار المنوطة به حيث إنه في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2013 لم ينعقد إلا ثلاث مرات في حين من

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي ننوه بهذا المشروع لكونه أيضا يسعى إلى تحسين جودة الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطنين والشركات، وتسهيل ولوج الإستثمارات الأجنبية إلى المجال المغربي، والتقليص من مستوى التكاليف، ومواكبة التطور الإجتماعي، وكذا العمل على تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020.

وعليه، فإن إحداث هذه الوكالة ستساهم لا محالة في تطوير الإدارة المغربية، وأيضا في ربح الوقت واقتصاده وضبط وترشيد الموارد المالية على مستوى الإدارة والجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، نود في الفريق الحركي التأكيد على أن هذا المشروع كان يتطلب الرجوع في شأنه إلى مجموعة من الخبراء قصد الإستشارة وامتلاك المعرفة بكل جوانبها سواء الاستراتيجية منه أو التقنية، وذلك ضمانا لجودة هذا المشروع استجابة لما جاء به التصريح الحكومي، وخصوصا ما اصطلح عليه بالبرنامج والنموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهم الإشكاليات والإختلالات المطروحة تتجلى في سوء البرمجة الزمنية وغياب القانون المنظم للمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى تفشي مظاهر العشوائية، وتعدد المتدخلين وعدم تجانس الرؤى، مما يعكس سلبا على الحكامة المؤسساتية، لذا ننبه الحكومة إلى ضرورة العمل على تحقيق التجانس والتناغم فيما بين المتدخلين مع الحرص على النجاعة المفقودة في الاستراتيجية، وأيضا إلى النظر في إحداث فروع للوكالة على مستوى الجهات تماشيا مع تنزيل الهوية المتقدمة، كما لا ننسى دور عملية الأرشفة لما لها من دور فعال للإخراط في صلب التنمية الرقمية في ظل غياب أرشيف رقمي على المستوى القطاعي وبالجماعات المحلية مما يشكل عائقا أمام الإدماج الرقمي، ورفع تحدي تحديث الإدارة الإلكترونية.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات السالفة ذكرها سنصوت في الفريق الحركي إيجابيا على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

5. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف اليوم بتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة وإبداء الرأي في مشروع القانون رقم 61.16، والذي

ومن النقط الجوهرية التي تدخل في هذا النطاق، والتي نعتبرها في فريق العدالة والتنمية مدخلا مهما لتجاوز العديد من الاختلالات والإشكالات التي مازالت تعاني منها الإدارة العمومية، مهمة وضع التصورات المتعلقة بمشاريع الإدارة الإلكترونية وتطوير الخدمات العمومية الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المكانة التي وضع فيها مشروع القانون وكالة التنمية الرقمية وأهمية المهام المنوطة بها، كما أسلفنا الذكر، يقتضي تعزيزها بموارد بشرية ذات كفاءة عالية وتكوين معمق في المجال التكنولوجي، ويتطلب هذا الأمر ضمان جميع الإمكانيات المتاحة لجلب هذه الكفاءات بما في ذلك الإلحاق أو الوضع رهن الإشارة أو التعاقد، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية واللوجستيكية الضرورية لضمان الفعالية والنجاعة في عملها.

وأخيرا، نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن وكالة التنمية الرقمية خطوة مهمة لتجاوز التأخر المسجل على مستوى التقدم التكنولوجي ولتجاوز الصعوبات التي تعيق المغرب في اللحاق بركب الدول المتطورة في هذا المجال بالانتقال من وضعية المستهلك إلى المنتج والمبدع.

فلكل هذه الاعتبارات، سيصوت فريق العدالة والتنمية بالإيجاب

على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

في البداية، نود أن ننوه بعمل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية وكفاءة أعضائها، ونستحسن في الفريق الحركي تجاوب الحكومة مع تعديلات الفرق والمجموعات البرلمانية التي ستساهم لا محالة في تجويد النص شكلا ومضمونا، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للسيدات والسادة المستشارين بخصوص هذا المشروع لأهميته ومساهمته في تطوير الإقتصاد الوطني، وفي تحديث الإدارة واعتماد صيغ الشفافية على كافة المعاملات الإقتصادية والإدارية والتجارية، والتأكيد على كون ورش الإقتصاد الرقمي ورقمنة الإدارة من شأنه جعل المغرب يحتل موقعا رياديا على المستوى العربي والإفريقي، والسعي إلى تطوير النموذج التنموي المغربي.

- توقع المغرب، على المدى المتوسط، بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا؛
- جعل الاقتصاد المغربي ذو قيمة مضافة عالية؛
- تعزيز صورة المغرب على الصعيد الدولي وتحسين جاذبيته للاستثمار في هذا القطاع؛
- ملاءمة الإطار المؤسسي مع الاعمال المنجزة على أرض الواقع مع الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

فإنها تشكل هاجسا لنا جميعا، وخصوصا نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ولا يسعنا في هذا الإطار إلا أن نثمن عاليا هذا التوجه واستعدادنا للمساهمة من موقعنا في مواكبة هذه الوكالة والعمل معها جنبا إلى جنب من أجل تحقيق هذه الطموحات، كما نأمل من خلال مقتضيات مشروع القانون رقم 61.16 قيد المصادقة أن تشكل أداة قانونية ومؤسسية للتغلب على إشكالية تعدد المتدخلين وعدم تجانس الرؤى من أجل حكمة مؤسسية جيدة تأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية المغرب الرقمي في شموليتها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أيها السيدات والسادة،

وبناء على كل ما سبق، فإننا نؤكد دعمنا لهذا المشروع الطموح الذي نأمل أن يشكل مدخلا أساسيا لإرساء أسس اقتصاد المعرفة ببلادنا، وأن يساهم كذلك في تحسين جودة الخدمات الإدارية للمواطنين والشركات، فضلا على خلق فرص اقتصادية، وتسهيل الاستثمارات الأجنبية، والرفع من الإنتاجية، والذي يأتي ليكمل باقي الأوراش الهيكلية التي يعرفها القطاع الإنتاجي ببلادنا بصفة عامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 6. مداخلة الفريق الاشتراكي:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية، وهو المشروع الذي يهدف إلى إحداث وكالة تشكل إحدى المكونات الرئيسية لتحقيق الأهداف المتوخاة والمسطرة في إستراتيجية المغرب الرقمي 2020، وذلك خدمة لتطوير الاقتصاد الرقمي بالمغرب وجعله ذو قيمة مضافة عالية، كما تهدف إلى توقع المغرب بين الدول المنتجة للتكنولوجيات على المدى المتوسط، وتعزيز صورة المغرب على الصعيد الدولي، وجلب الاستثمار في هذا القطاع، وملاءمة الإطار المؤسسي مع ما هو موجود على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

في البداية، لا بد من التطرق للسياق العام لإحداث وكالة التنمية الرقمية، فالتطور الذي أصبح يعرفه القطاع الرقمي، والدور المهم الذي تلعبه التكنولوجيات الحديثة في تسهيل عملية الولوج المشترك للمعلومات بين

تحدث بموجبه مؤسسة عمومية تهتم بالاقتصاد الرقمي والتنمية الرقمية تحت اسم "وكالة التنمية الرقمية".

كما نثمن بهذه المناسبة النقاش البناء والمثمر الذي عرفته أشغال اللجنة من خلال التعاطي الإيجابي بين أعضاء اللجنة والسيد الوزير، الأمر الذي تخض عنه المصادقة بالإجماع على هذا المشروع، بعد إدخال مجموعة من التعديلات الهامة عليه والتي من شأنها تقوية دور الوكالة واستحضار البعد الترابي في عملها.

السيد الرئيس،

إن إحداث هذه الوكالة يأتي في سياق اقتصادي وتكنولوجي عالمي يتسم بالثورة الرقمية التي همت جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهي خطوة تشكل، في نظرنا، استجابة وتفاعلا سريعين للحكومة لمتطلبات النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني من أجل مواكبته لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه الثورة الرقمية.

ويأتي مشروع القانون بموضوع المداخلة- في سياق وطني ودولي يتميز بتطور متسارع لوسائل التكنولوجيا والتواصل، وكذا التطور الهام في بنية المجتمع بفعل الاقتصاد الرقمي الذي أصبح عاملا أساسيا ومهما في تطوير المجتمع والإدارة بالخصوص، وذلك بالنظر إلى آثاره الاقتصادية والإنتاجية، لذا فإننا ننوه في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بهذا المشروع لكونه سيشكل، بعد المصادقة عليه بهذه الجلسة العمومية، أداة مؤسسية موضوعة رهن إشارة الوزارة الوصية، تستهدف تحسين توقع المغرب على المدى المتوسط بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا، وجعل الاقتصاد المغربي ذو قيمة مضافة عالية وتحسين جاذبية بلادنا للاستثمار في قطاع الاقتصاد الرقمي، وثمن كذلك وفي نفس الإطار دور وكالة التنمية الرقمية في مجال تحسين مناخ الأعمال في قطاع الاقتصاد الرقمي وتبني المقاربة التشاركية من خلال التنصيب على إدخال المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية كمكون أساسي داخل تمثيلية الوكالة.

ولا شك أن إحداث هذه الوكالة يأتي تجسيدا للدينامية التي يعرفها القطاع والذي يعرف مجموعة من الأوراش المفتوحة بتعليمات وتوجيهات من صاحب الجلالة حفظه الله، وهي أوراش مهيكلية والتي تم استعراضها أمام صاحب الجلالة في يوليوز 2016.

كما أن توفر المغرب على "وكالة التنمية الرقمية" وإحداثها كمؤسسة عمومية قائمة الذات سيكون له الأثر الإيجابي، لا محالة، من حيث الفعالية وسرعة التجاوب مع المتطلبات السريعة للقطاع، إضافة إلى التفاعل مع مختلف المتدخلين، مما يمكن من تسريع تنزيل "إستراتيجية المغرب الرقمي 2020" وبالتالي تسريع التحول الرقمي للاقتصاد الوطني وتقوية مكانة المغرب التنافسية لجذب الرساميل والاستثمارات الأجنبية والوطنية.

وبما أن الأهداف المسطرة والتي من أجلها تم خلق هذه الوكالة والمتمثلة أساسا في:

من مستوى التكاليف ومواكبة التطور الاجتماعي، وتكريس المزيد من الشفافية في الإدارة العمومية، وضمان تحقيق المنافع الاجتماعية المحصلة من الولوج الى الخدمات الاجتماعية، والعمل بالتالي على تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020 المتمثلة في:

- تسريع التحول الرقمي للاقتصاد الوطني؛

- تقوية مكانة المغرب كقطب رقمي جمهوي؛

- إزاحة العوائق البنيوية وبالخصوص المتعلقة بالحكمة والمؤهلات البشرية.

تمت بلورة هذه الاستراتيجية الجديدة كأداة للتحول الاقتصادي والاجتماعي تتبنى مسارا تنمويا كفيلا يجعل المغرب يتبوأ مكانة بارزة في مصاف الدول الصاعدة.

ولعل الهدف من هذا المشروع قانون هو احداث وكالة للتنمية الرقمية من اجل تطوير الاقتصاد الرقمي تحمل اسم "وكالة التنمية الرقمية" وذلك في إطار رؤية متكاملة للنموذج التنموي للاقتصاد الرقمي بالمغرب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن وجود رؤية استراتيجية لتطوير الإدارات والمؤسسات العمومية، تتجاوز تلك المقاربة الضيقة الذي أفرزها تفعيل ورش المغرب الرقمي 2013، يكتسي أهمية بالغة اليوم لما لها من دور في توفير خدمة عمومية ذات جودة عالية تستجيب لمطالب ورغبات جميع المواطنين، عن طريق توفير الوسائل الضرورية لتطوير التبادل المعلوماتي داخل الجهاز الإداري، وبشكل خاص تحقيق التناغم بين الأنظمة المعلوماتية التابعة لمختلف الأجهزة والهيئات الإدارية من خلال الوعي بأهمية نظم المعلومات في تطوير العمل بالإدارة العمومية، وحتى لا يصبح مشروع رقمنة العمل الإداري غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لخدمة المواطنين وتيسير معاملاتهم اليومية وتحسين العلاقة معهم، بالإضافة إلى توفير الشروط الملائمة لتنمية اقتصادية واجتماعية، عن طريق تنمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل الإدارة العمومية.

والملاحظ كذلك أن التقدم العلمي أصبح يفرض نفسه على جميع الدول، وأصبحت التكنولوجيا تغير وجه العالم، وتغير ارتباطاتنا الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها كل يوم، فما كان يمكن الحصول عليه في ساعات أو أيام أو ربما شهور وسنوات، أضحي اليوم يتم الحصول عليه في دقائق كحد أقصى، فبدأ الحديث عن الدور الذي أصبح يلعبه الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي تطلب اعتماد رؤية استراتيجية لتطوير الإدارة العمومية بالمغرب. وذلك من خلال العمل على تأهيل الموظف

كل القطاعات ومرافق الدولة وتقريب الإدارة من المواطنين، والرقي بالإدارة العمومية الذي سينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، سواء من الناحية الاقتصادية عبر تحسين جودة الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطنين وبالنسبة للشركات، وتسهيل الاستثمارات الأجنبية من خلال الربط الرقمي مع عالم الأعمال، ثم الرفع من الإنتاجية وتقليل تكاليف المصالح الإدارية، سواء من الناحية الاجتماعية من خلال العمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والحكمة الجيدة في الإدارة المغربية، وتسهيل الحصول على المعلومات من طرف المواطنين والولوج للخدمات الاجتماعية، وتوفير مناصب الشغل وتحسين مستوى عيش المواطن.

ويعتبر إحداث الوكالة من بين الأوراش الهيكلية المعلن عنها أمام صاحب الجلالة في يوليوز 2016، لتعميم الإدارة الالكترونية، وتقريب المعلومات والخدمات في أقل وقت ممكن تفعيلًا للخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالتة في افتتاح الدورة التشريعية في 14 أكتوبر 2016.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى المشروع المعروض على أنظارنا اليوم والمتعلق بإحداث وكالة التنمية الرقمية، يتضح باللموس أن الحكومة اليوم أصبحت واعية بالرهان الكبير الموضوع على القطاع الرقمي باعتباره قطاعا حيوي، يلعب دورا رئيسيا في تحقيق أي إقلاع اقتصادي، وبالدور المهم الذي ستقوم به الوكالة لتنزيل البرامج المسطرة في الإستراتيجية الرقمية "المغرب الرقمي 2020" لتنمية الاقتصاد الرقمي، وتطوير الوسائل والمعدات الرقمية والتشجيع على استخدامها، وتطويرها عبر تشجيع وجلب الاستثمارات في مجال الاقتصاد الرقمي والتحفيز عليه، لتسريع التحول الرقمي للاقتصاد المغربي وتقوية مكانته كقطب رقمي جمهوي، وإزاحة كل العوائق البنيوية المتعلقة سواء بالحكمة سواء بالمؤهلات البشرية، وجعلها مشروعا تنمويا ناجحا كفيلا يجعل بلادنا يتبوأ مكانة بارزة بين الدول الصاعدة في المجال الرقمي.

السيد الرئيس،

إن إحداث وكالة التنمية الرقمية من شأنه المساهمة في الوصول بالقطاع الرقمي إلى مستوى متقدم وناجح، وجعله محركا قويا لتنمية الاقتصاد الوطني على مدى السنوات المقبلة.

7. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بناء على العرض الذي تقدم به السيد الوزير بخصوص هذا المشروع قانون، يتبين أن مناسبة مجيئه يتجلى فيما تفرضه ضرورة تحسين جودة الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطن والشركات، وتسهيل ولوج الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، وكذا متطلبات الرفع من مستوى الإنتاجية، والتقليل

ولكل ما سبق الإشارة إليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

#### 8. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 61.16 الذي تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

في البداية، نسجل التأخر الذي عرفه المسار التشريعي لمشروع هذا القانون، الذي لا تحفى أهميته في تطوير وتحديث الاقتصاد الوطني، وإن كان هذا المشروع يتضمن مقتضيات من شأنها أن تضفي الشفافية على المعاملات، فإنها تبقى بدون الفعالية المطلوبة في غياب تفعيل إستراتيجية محاربة الرشوة وفي غياب تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تفعيل مقتضيات هذا النص القانوني الهام ليلبغ أهدافه ومراميه يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات وعلى رأسها نهج حكمة جيدة وتوفير الأطر والكفاءات الضرورية، كما يتطلب بدل مجهود لتحقيق العدالة المجالية لضمان تدخلات وكالة التنمية الرقمية.

وشكرا.

العمومي وتشجيع المواطنين لمواكبة الانعكاسات التي أضحت تفرضها الثورة الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا كان الدفع بعجلة التنمية الإدارية يعتبر الهاجس الرئيسي لمختلف الفاعلين الإداريين، لما لها من دور في تحسين أداء الإدارة العمومية وتقريب الإدارة من المواطنين والقضاء على البيروقراطية، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الحديثة داخل الإدارة العمومية أضحي يعتبر هدفا أساسيا للعديد من الدول لتحسين هيكلها الإدارية من جهة، ولإرضاء احتياجات المواطنين من جهة أخرى.

فالرغبة إذن في الرفع من كفاءة الجهاز الإداري أصبح من العوامل التي دفعت بالإدارة العمومية المغربية إلى استعمال تقنيات حديثة داخلها للرقى بعملية التسيير الإداري ومن أجل تلبية الحاجيات الإدارية للمواطنين حيث أضحت المعلومات تعتبر من الآليات الحديثة التي تتبناها الإدارة العمومية اليوم لتنظيم مراقبتها وإدارة أعمالها ونشاطاتها، مما يساعد في القضاء على المشاكل التي كانت تحد من فعالية عمل الجهاز الإداري.

وخلاصة القول فإن تقديم الخدمات الإدارية بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية التي يسعى لتحقيقها ورش الإدارة الرقمية التي انخرط فيها المغرب منذ سنوات، وذلك بتحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الإدارة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على الخدمات، وأيضا بخلق بيئة متميزة للعمل الإداري يستطيع من خلالها الموظف اكتساب المهارات والكفاءات المطلوبة في استخدام التكنولوجيا الحديثة بالإدارة العمومية وتحسين الآليات التواصلية مع المواطنين.